ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

عمالة الأطفال في إريتريا والصومال
ماذا ينتظر الكفوف الصغيرة؟

وحدة الشؤون الأفريقية والتنمية المستدامة

إعداد الباحثة: أسماء حجازي

يونيو ٢٠٢١

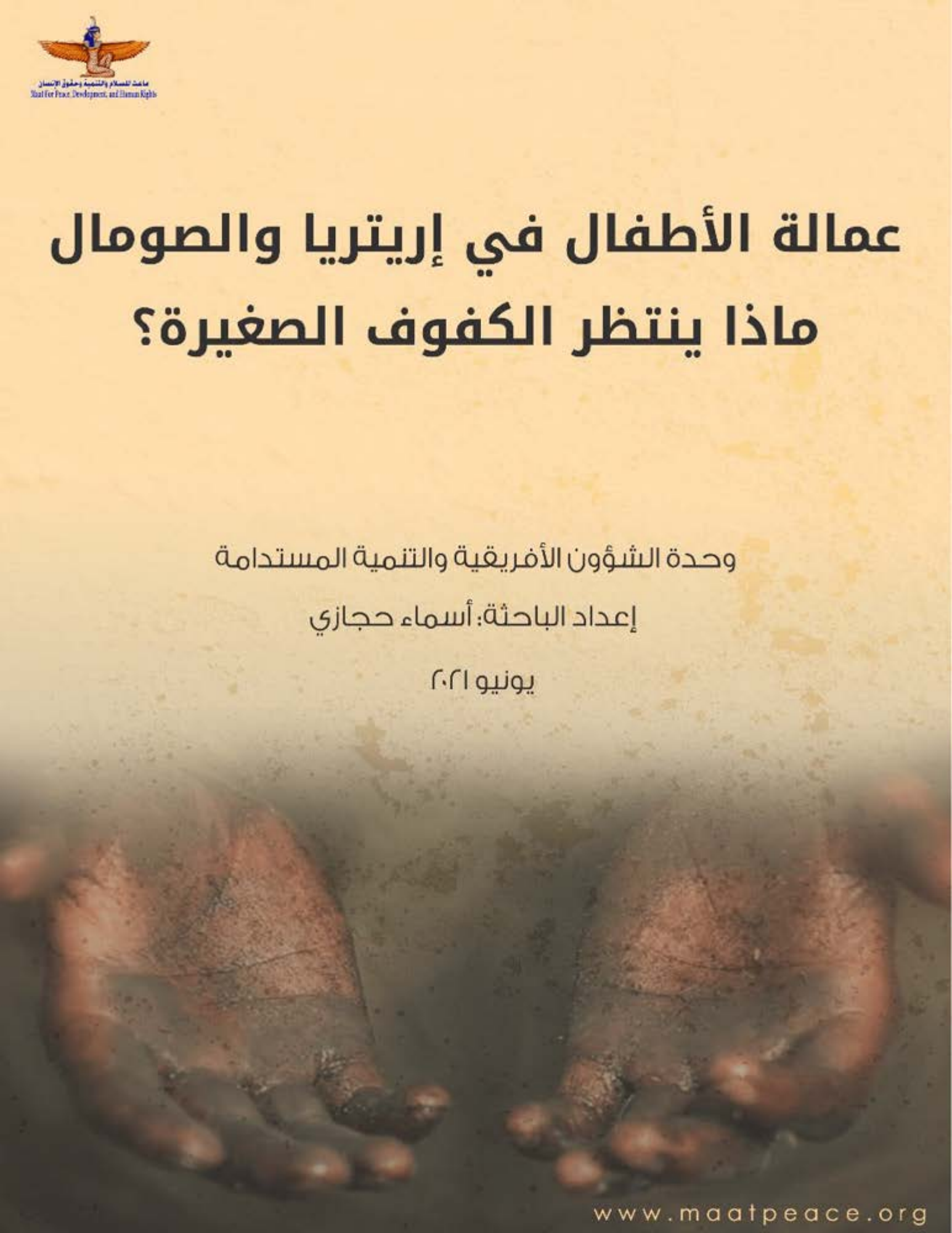

تمهيد

تمثل عمالة الأطفال مشكلة خطيرة في أفريقيا، نتيجة أوضاع الفقر التي تعيش فيها قطاعات كبيرة من السكان، وانعدام إمكانية حصول الفقراء على التعليم المناسب، وعلى الرغم من وجود تشريعات تنظم عمالة الأطفال إلا أنها تفتقر إلى التنفيذ، كما تعتبر البرامج الرامية إلى تخفيف حدة الفقر وتحسين التعليم والخدمات البشرية ضرورية لتخفيض أشكال عمالة الأطفال.

كذلك يعد العامل الاقتصادي من أهم العوامل التي تقف وراء عمالة الأطفال، ولهذا العامل أكثر من سبب ولكن أهمها: الحروب، والكوارث الطبيعية، وتشرد الوالدين، والهجرة غير الشرعية.. إلخ. وكل تلك الأسباب تسبب في انخفاض مستوى المعيشة والذي يعتبر العامل الرئيسي لعمالة الأطفال والدافع لاستغلالهم. وفي كثير من الأحيان يكون أجر الطفل بمثابة المصدر الوحيد، أو الأساسي للدخل الذي يكفل إعالة احتياجات الأسرة الذي يكفل الوالدين أو أحداهما.

بالإضافة إلى أن القارة الأفريقية شهدت أكبر نسبة لعمالة لأطفال حول العالم حيث تشير الإحصاءات في الفترة الأخيرة إلى أن هناك حوالي 186 مليون طفل يعملون في القارات الست، منهم في أفريقيا وحدها 80 مليون طفل، يعملون في أعمال خطرة ويجندون في الجيوش ويقعون فريسة للفصائل المتقاتلة، ويعتبرون ضحية لغياب الأمن وسوء الأحوال الاقتصادية واندلاع الصراعات العرقية والقبلية[1]. وينخرط حوالي 20% من الأطفال الأفارقة في عمالة الأطفال، أي حوالي 72 مليون طفل. كما ينخرط 9% في أعمال خطرة لا تتناسب مع أعمارهم.

وبناء على تلك الأوضاع التي تؤكد مدي انتهاك حقوق الطفل في الدول الأفريقية فيتم التطرق في هذا التقرير إلى أوضاع عمالة الأطفال في كلا من دولتي الصومال وإريتريا وكذلك الأسباب التي دفعت إلى انتشار تلك الظاهرة في كلا منهما وبعض التوصيات المقترحات التي توصي بها مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان:

[1] – د/ سالي فريد، عمالة الأطفال في أفريقيا الابعاد والاثار الاقتصادية، **مركز فاروس للدراسات الاستراتيجية**، فبراير 2020، متاح علي: https://2u.pw/XiJ4X

المطلب الأول

التحديات التي يواجها الأطفال في أفريقيا: إريتريا والصومال حالات خاصة

أولا: عمالة في القارة الأفريقية: رؤية عامة

بعد أكثر من عقد من اجتماع قادة العالم في مؤتمر القمة العالمي للأطفال لعام 1990 لوضع أهداف طموحة لتحسين صحة الأطفال ورفاههم، لا تزال حياة عشرات الملايين من أصغر سكان أفريقيا وأكثرهم ضعفاً صعبة وخطيرة وفي كثير من الأحيان قصيرة بشكل مأساوي. [2]

وعلى الرغم من الازدهار العالمي غير المسبوق في التسعينيات والتقدم المتواضع للأطفال في بعض البلدان الأفريقي فإن الأطفال في أفريقيا جنوب الصحراء أكثر عرضة للإصابة بالمرض، وأقل عرضة للالتحاق بالمدرسة وأكثر عرضة للوفاة قبل سن الخامسة. كان الأطفال الأفارقة وآباؤهم المحاصرين في دوامة الحرب والمرض والفقر المتفاقم أسوأ حالًا في نهاية العقد وفقًا لبعض المقاييس عما كانوا عليه في البداية.

الأطفال الأفارقة لديهم أسوأ فرص الحياة في العالم والفجوة بين معدلات البقاء على قيد الحياة والتعليم. وإن تنمية أطفال أفريقيا وأطفال القارات الأخرى آخذة في الازدياد، وتشهد الإحصاءات على محنة الأطفال الأفارقة. فخلال العقد الذي شهد أكثر من 100 دولة خفضت معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة 20 في المائة أو أكثر، وانخفض المعدل في أفريقيا بنسبة 3 في المائة فقط بشكل عام وزاد بالفعل في تسع دول أفريقية، كان معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ككل الذي بلغ 195 لكل ألف في الفترة الاخيرة أكثر من ضعف المتوسط العالمي البالغ 81 لكل ألف وأعلى بنحو 30 مرة من معدل الأطفال في البلدان المتقدمة.

وعانى الأطفال الأفارقة من كارثتين أخيرتين لم تكونا متوقعتان إلى حد كبير خلال التسعينيات، وهما الإيدز والحرب من بين 580 ألف شخص دون سن 15 عامًا ماتوا بسبب الإيدز في عام 2001، كان هناك 500 ألف شخص – ما يقرب من تسعة من كل 10 – من الأفارقة.

[2]- Africa Renewal, A troubled decade for Africa's children, April 2002, at: https://2u.pw/dFAnn

وبخصوص إريتريا، يتم استغلال الأطفال في أسوأ أشكال الأطفال العمل في إريتريا وكثير منهم في الزراعة وفي الحقول في جمع الحطب وجلب المياه والرعي الماشية، وينطوي عمالة الأطفال بشكل شائع على استخدام آلات يحتمل أن تكون خطرة والأدوات، حمل الأحمال الثقيلة، وتطبيق مبيدات الآفات الضارة.

ويتعرض الأطفال العاملون في الشوارع في إريتريا إلى مجموعة متنوعة من الأخطار والتي قد تشمل الطقس القاسي، الحوادث الناجمة عن القرب من المركبات كما تفرض حكومة إريتريا العمل الإجباري على تلاميذ المرحلة الثانوية، والأطفال في الصف التاسع وما فوق يجبرون على العمل لمدة شهرين خلال فترة الراحة المدرسية لبرنامج وطني يسمى **ماهتوت**.

أما في الصومال، يواجه الأطفال والنساء تحديات صحية في الصومال أكثر من أي دولة أخرى تقريبًا في العالم، حيث بلغ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة 137 لكل 1000 مولود حي هو حاليًا ثالث أسوأ معدل في العالم بعد أنغولا وتشاد، ويموت طفل من كل سبعة أطفال صوماليين قبل بلوغهم سن الخامسة. تحدث وفيات الأطفال حديثي الولادة (تلك التي تحدث في أول 28 يومًا من الحياة) بمعدل أعلى في الصومال منه في أي بلد آخر باستثناء أنغولا وجمهورية أفريقيا الوسطى[3].

تشهد الصومال معدلات عالية للغاية من الفقر مما تجعل من الصعب على الآباء تحمل تكاليف المدرسة وبالتالي يبقى الفقر هو السبب الرئيسي الذي يقدمونه لعدم إرسال أطفالهم الى المدرسة، مما قد يدفع الآباء أبناءهم إلى العمل في سن صغيرة، وبالتالي تعرض الأطفال للأعمال الخطرة والتجنيد أو الاستخدام من قبل الجماعات أو القوات المسلحة – بما في ذلك حركة الشباب والجيش الوطني والحلفاء الميليشيات وغيرها – وفي بعض المناطق تشعر العائلات لأنهم مجبرون على إرسال أبنائهم للخدمة في الميليشيات العشائرية.

وقد أدى الصراع وعدم الاستقرار السياسي على مدى العقود الأخيرة إلى إضعاف السلطة الحكومية وأصبح نظام العدالة ضعيفًا، وهذا يعني أن آليات حماية الطفل محدودة للغاية. كما يمكن أن يؤدي النزوح إلى فصل الأطفال عن أسرهم مما يعرضهم للاستغلال والعنف وسوء المعاملة – ويتعرض أطفال النازحين داخليًا والأقليات.

[3]- Idem.

المطلب الثاني

عمالة الأطفال في إريتريا: إجبار الأطفال على العمل يقتل انتماؤهم

أولا: الإطار التشريعي والقانوني في دولة إريتريا لعمالة الأطفال

يحدد قانون العمل الانتقالي رقم 91/8 الحد الأدنى لسن العمل بـ 18 عامًا ولكنه يسمح بتوظيف المتدربين بدءًا من سن 14 عامًا، ويكمل المواطنون الخدمة الإلزامية في القوات المسلحة الوطنية.

كما يحدد إعلان الخدمة الوطنية الحد الأدنى لسن الخدمة العسكرية بـ 18 عامًا ويتطلب 18 شهرًا من الخدمة. 931 يحظر قانون العقوبات قوادة الأطفال أو إغوائهم أو الاتجار بهم. ويحظر أيضًا العلاقات الجنسية مع الأطفال دون سن 18 عامًا، اما قانون مفتشي العمل في وزارة الصحة والعمل والرعاية الاجتماعية يطبقون قوانين عمالة الأطفال لكن عمليات التفتيش غير متكررة بسبب قلة عدد المفتشين.

لا تنطبق تدابير حماية الحد الأدنى للسن التي ينص عليها القانون على الأطفال الذين يعملون خارج علاقات العمل الرسمية، مثل أولئك الذين يعملون لحسابهم الخاص. وهذا لا يتوافق مع المعايير الدولية التي تتطلب الحد الأدنى من الحماية لسن العمل لجميع الأطفال. حيث تخول المادة 69 من إعلان العمل لوزير العمل إصدار قائمة بالأنشطة المحظورة على الأطفال دون سن 18 عامًا. ومع ذلك فإن الحكومة لم تحدد بموجب القانون أو اللوائح الوطنية أنواع الأعمال الخطرة المحظورة على الأطفال. [4]

ووفقًا لإعلان العمل رقم 8/ 91 في إريتريا بشكل عام ينقسم الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 18 عامًا إلى فئتين ويندرج تحت الفئة الأولى أولئك الذين تقل أعمارهم عن 14 عامًا وتحت الفئة الثانية يندرجون الذين تتراوح أعمارهم بين 14 و18 عامًا، وتم سن قانون العمل المعدل بموجب إعلان العمل الإريتري رقم 2001/118 في 15-11-2001 لإلغاء إعلان العمل رقم 1991/8)، ويحظر تشغيل هؤلاء الأطفال، اما الفئة الثانية تسمى "الشبان" الذين يمكن حسب الإعلان أن ينخرطوا في أعمال لا تشكل خطراً على صحتهم[5].

---

[4]- Idem.

[5]- Relief Web, Committee on Rights of Child examines report of Eritrea, Jun 2008, at: https://2u.pw/6VFPL

وبالرغم من تلك القوانين، لا تنطبق تدابير حماية الحد الأدنى للسن التي ينص عليها القانون على الأطفال الذين يعملون خارج علاقات العمل الرسمية مثل أولئك الذي يعملون لحسابهم الخاص. وتخول المادة 69 من إعلان العمل للوزير إصدار قائمة بالأنشطة المحظورة للأطفال دون سن 18، ومع ذلك فإن الحكومة لم تحدد بموجب القانون أو اللوائح الوطنية أنواع المواد الخطرة يحظر العمل على الأطفال[6].

في 3 يونيو 2019 أودعت حكومة إريتريا لدى مكتب العمل الدولي وثيقة التصديق على اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال 1999 (رقم 182) بمناسبة الذكرى المئوية الأولى لمنظمة العمل الدولية.

وبالرغم من ذلك فإن القوانين المتعلقة بالاستغلال الجنسي التجاري للأطفال غير كافية لأن استخدام الطفل في الدعارة ليس محظورًا جنائيًا، رغم أن الحكومة أعلنت في 2015 أنها تدرس صياغة قانون جنائي جديد يحتوي على حظر الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، فمن غير الواضح ما إذا كان قد تمت صياغته أم دخل حيز التنفيذ. علاوة على ذلك فإن الخدمة العسكرية الطوعية للأطفال دون سن 18 عامًا غير مصرح بها في إريتريا لأن إعلان الخدمة الوطنية رقم 1995/82، الذي يتطلب الخدمة الوطنية الإجبارية من جميع المواطنين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و40 عامًا[7].

بينما لا يبدو أن إريتريا لديها أي قوانين تضمن التعليم الأساسي المجاني أو تحدد سن التعليم الإلزامي فإن العديد من سياسات الحكومة تدعو إلى توفير التعليم الأساسي المجاني والإلزامي لجميع الأطفال دون سن 14 بما في ذلك خطة تطوير قطاع التعليم، وسياسة التعليم الوطنية، والسياسة الوطنية الشاملة للطفل.[8]

وفي المناطق الريفية يلتحق عدد أقل من الطلاب بالمدارس بسبب المسافة بين القرى والمدارس وعدم كفاية وسائل النقل، وأوضحت الحكومة أن توسيع نطاق التعليم في المناطق الريفية بهدف ضمان الوصول الشامل والمشاركة هو أحد أهم أولوياتها التنموية الوطنية. وبالرغم من أن الحكومة أنشأت آليات مؤسسية لإنفاذ القوانين واللوائح الخاصة بعمالة الأطفال، إلا انه مازالت توجد ثغرات في عمليات وكالات الإنفاذ تعيق إنفاذ قانون العمل.

[6]- International Labour Organization, Eritrea ratifies Worst Forms of Child Labour Convention, June 2019, at: https://2u.pw/bXdYo
[7]- GPA, Eritrea: Overcoming education challenges for the most disadvantaged children, July 2019, at: https://2u.pw/WqRte
[8]- Idem.

ثانيا: الاتفاقيات التي وقعت عليها إريتريا

صدقت إريتريا على جميع الاتفاقيات الأساسية الثمانية لمنظمة العمل الدولية، وتعتبر إريتريا الدولة العضو 185 التي صدقت على الاتفاقية رقم 182 التي تدعو إلى حظر والقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال، ويمثل التصديق على الاتفاقية رقم 182 التزاماً من الحكومة لحماية أطفالها من أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك الاسترقاق والسخرة والاتجار، استخدام الأطفال في النزاعات المسلحة، استخدام طفل في الدعارة والمواد الإباحية وفي أنشطة غير مشروعة وأعمال خطرة.

اتخذت إريتريا بالفعل إجراءات لحماية الأطفال من أسوأ أشكال عمل الأطفال من خلال اعتماد قانون العقوبات لعام 2015 وقانون قانون العمل رقم 188، اللذين يدرجان في الإطار الوطني الإريتري المحظورات القانونية التي تتطلبها الاتفاقية رقم 182، وبالتالي فإن إريتريا صدقت على معظم الاتفاقيات الدولية الرئيسية المتعلقة بعمالة الأطفال، ومنها[9]:

1. منظمة العمل الدولية رقم 138، التي تتعلق بالحد الأدنى للسن العمل
2. منظمة العمل الدولية رقم 182، والتي تتعلق بأسوأ أشكال عمل الأطفال
3. اتفاقية حقوق الطفل للأمم المتحدة
4. البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن النزاعات المسلحة
5. البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية

كما صدقت إريتريا على البروتوكولات الاختيارية لاتفاقية حقوق الطفل التي تتعلق بشئون الأطفال في النزاعات المسلحة وبيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية. ويقع على عاتق إريتريا واجب تقديم تقارير الدولة إلى كل هيئة معاهدة تابعة للأمم المتحدة مرتبطة بالمعاهدة ذات الصلة التي صادقت عليها إريتريا، ويجب تقديم هذه التقارير على أساس دوري، ووصف الخطوات التي اتخذتها إريتريا لتنفيذ أحكام المعاهدة[10].

[9]- Bureau of International Labor Affairs, Child Labor and Forced Labor Reports, 2019, at: https://2u.pw/qYGWX

[10]- Idem.

ولم تصدق إريتريا على البروتوكولات الاختيارية ولم تصدر الإعلانات المناسبة التي تسمح للأفراد بتقديم شكاوى ضد الدولة التي تدعي انتهاك معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وتتضمن بعض معاهدات الأمم المتحدة إجراءات التحقيق، والتي تسمح لهيئة معاهدة الأمم المتحدة بالنظر في مزاعم الانتهاكات الجسيمة أو المنهجية لحقوق الإنسان، كما أن إريتريا لم تقدم دعوة دائمة إلى الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة، مما يعني أنه يجب على المقررين الخاصين ومجموعات العمل السعي للحصول على دعوات محددة من إريتريا لإجراء زيارة داخل الدولة.[11]

ثالثا: عمالة الأطفال في إريتريا

نظرا لأوضاع الفقر الذي تعيشه دولة إريتريا وكذلك تدهور لأوضاع اقتصادها حيث يعيش واحد من كل شخصين تحت خط الفقر. فإن الدخل القومي الإجمالي هو واحد من أدنى المعدلات في العالم. وهذا يعني أن الإريتري يكسب في المتوسط 100 مرة أقل من دخل بعض الدول الأخرى[12]. ومن هنا يمكن التدرج إلى أن عمالة الأطفال في إريتريا ماهي الا نتاج للأوضاع التي تشهدها الدولة سواء من تدهور الاقتصاد، حيث يذكر أنه في الفترات الأخيرة تضرر حوالي 425000 طفل دون سن الرابعة عشرة قد تضرروا من سوء التغذية أو بسبب صراعاتها مع الدول الأخرى كدولة إثيوبيا.

ويواجه الأطفال لا سيما في بعض المناطق الريفية، صعوبة في الحصول على التعليم بسبب نقص المدارس وعدم القدرة على تحمل تكاليف الزي المدرسي والإمدادات والنقل حيث لا يحصل 39% من الأطفال في المناطق الريفية علي التعليم في حين تبلغ النسبة في دولة إريتريا 27.7% من الأطفال الذين لا يحصلون علي حق التعليم، ولمعالجة هذا النقص نشرت الحكومة معلمين في مناطق أقل كثافة سكانية لتعليم أطفال الريف والرحل، ولكن لم يلتزم المعلمون بذلك وفروا من أداء تلك المهام[13] لتجنب التجنيد غير المحدد في نظام الخدمة الوطنية في إريتريا، وهذا دليلا واضحا لغياب الرقابة في إريتريا التي يمكن من خلالها تحسين أوضاع الأطفال إن وجدت.

---

[11]- Springer Link, Educational Values in Human Rights Treaties: UN, European, and African International Law, 2020, at: https://2u.pw/8gjo7

[12]- موقع DW، ظاهرة عمالة الأطفال في أفريقيا... المنع وحده لا يكفي!، ديسمبر 2019، متاح علي الرابط التالي: **https://2u.pw/Xy7oz**

[13] - US Department State, **2020 Country Reports on Human Rights Practices: Eritrea**, Mar 2021, Available at: https://2u.pw/PYm5l

ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

ونتيجة كذلك إلى أوضاع الدولة في ظل أزمة كورونا الأخيرة وغلق عدد كبير، ومحدودية فرص التعلم عن بعد إلى زيادة عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، وتفاقم الوضع لأكثر من 300000 طفل خارج المدرسة.[14]

ينص الإعلان الخاص بالخدمة الوطنية رقم 1995/82 في إريتريا على التدريب والخدمة العسكرية الإجبارية، المعروفة باسم الخدمة الوطنية، لجميع المواطنين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و40 عامًا، للتخرج من المدرسة الثانوية وتلبية عنصر التدريب الإلزامي للخدمة الوطنية، وبالرغم من ذلك إلا أن غالبية الطلبة تتراوح أعمارهم ما بين 14 عام و16 عام الذين يتطلب منهم القيام بالعمل العسكري الالزامي، حيث يجبر بعض المجندين على أداء أعمال زراعية في المزارع المملوكة للحكومة.

وقد أدت مهام الخدمة الوطنية غير المحددة وعدم القدرة على كسب أجور أعلى في القطاع الخاص دون إكمال مهام الخدمة الوطنية، والظروف القاسية المعروفة في معسكر سوا إلى هجرة القصر غير المصحوبين بذويهم من البلاد وهجرة بعض أطفال لا تزيد أعمارهم عن 14 عامًا ناهيك عن الاعتقالات والاحتجاز الذي يحدث للأطفال نتيجة تهربهم من أداء الخدمة. ولم يتم الاكتفاء بذلك ولكن يتم اجبارهم أيضا على القيام بالخدمة بالرغم من أن أعمارهم أقل من 18 سنة[15].

[14]- U.S. DEPARTMENT OF LABOR, **Child Labor and Forced Labor Reports**, Available at: https://2u.pw/qYGWX
[15]- Realizing Children's Rights in Eritrean, Humanim, Available at: https://2u.pw/TWpLL

المطلب الثاني

عمالة الأطفال في الصومال: ما بين الحرب والاحتياج

أولا: الإطار التشريعي والقانوني المناهض لعمالة الأطفال في الصومال:

يتضمن الباب الثاني من دستور الصومال المؤقت مادة مكرسة بشكل خاص لحقوق الأطفال، تحتوي المادة 29 على أحكام بشأن حقوق الطفل بما في ذلك ما يتعلق بتعريف الطفل؛ الاسم والجنسية الحماية من سوء المعاملة أو الإهمال أو الإساءة أو الإهانة؛ تشغيل الأطفال؛ احتجاز الأطفال مساعدة قانونية؛ نزاع مسلح؛ ومصالح الطفل الفضلى.[16] ويحتوي عدد من المواد الأخرى في جميع أنحاء الدستور على أحكام حقوقية تنطبق بغض النظر عن العمر، ويتناول عدد صغير بشكل خاص حقوق الأطفال[17]:

المادة 28: تنص على أن رعاية الأم والطفل واجب قانوني على الدولة، وأن لكل طفل الحق في الرعاية من والديه أو والديها للتعليم وفي حالة عدم توفر هذه الرعاية من الأسرة يجب أن "يقدمها الآخرون"، كما تنص المادة صراحة على أن هذا الحق ينطبق على أطفال الشوارع والأطفال مجهولي الوالدين. بينما **تنص المادتان 30:** على أن التعليم حق أساسي لجميع المواطنين الصوماليين وأن لكل مواطن الحق في التعليم المجاني حتى المرحلة الثانوية. ولا يوجد قانون شامل للأطفال في أي من مناطق الصومال بل يمكن العثور على أحكام تتعلق بالأطفال في عدد من القوانين والقوانين. تشمل التشريعات الخاصة بالأطفال **على سبيل المثال لا الحصر ما يلي**[18]:

1. قانون العقوبات 1962
2. قانون قضاء الأحداث 2003
3. قانون اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في أرض الصومال 2010

وعلى الرغم من أن قانون العمل يسمح لأمين السر بتحديد أنواع الأعمال المحظورة على الأطفال دون سن 18 عامًا، إلا أن هذا لا يوجد في الصومال حيث أن الشائع في عمالة الأطفال هو الأعمال الخطرة المحظورة.

16- Refworld, Somalia, at: https://2u.pw/rQo2b

17- United Nation, Convention on the Rights of the Child, 2019, at: https://2u.pw/K50Bq

18- UNCIEF For Every Child, As the fifth anniversary of Somalia's ratification of the Convention on the Rights of the Child approaches, protection violations against children continue to rise, 2020, at: https://2u.pw/lll8e

ثانيا: الاتفاقيات التي وقعت عليها الصومال في حماية الطفل[19]

صادقت الصومال على بعض الاتفاقيات الدولية الرئيسية المتعلقة بعمالة الأطفال **حيث صدقت** على الاتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 138 المتعلقة بالحد الأدنى للسن، ومنظمة العمل الدولية رقم 182 المتعلقة بأسوأ أشكال عمل الأطفال، واتفاقية حقوق الطفل للأمم المتحدة، البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن النزاعات المسلحة، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية، وبروتوكول باليرمو بشأن الاتجار بالأشخاص. وفي أكتوبر 2015 صدقت الصومال على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، حيث أصبحت الدولة رقم 196 التي تصدق على اتفاقية حقوق الطفل.

وبالرغم من تلك القوانين والتشريعات والاتفاقيات التي وقعت عليها الصومال في مجال حماية الطفل، إلا أنه في الفترة من يناير 2020 إلى يونيو 2020، كانت هناك زيادة بنسبة 25% في حالات العنف الجنسي المبلغ عنها ضد النساء والفتيات في الصومال مقارنة بالفترة نفسها من العام 2019، وقد تفاقمت هذه الزيادة بسبب تفشي فيروس كورونا ويوضح ذلك الحاجة إلى وضع سياسات الحماية على المستوى الحكومي[20].

ثالثا: عمالة الأطفال في الصومال:

تعاني الصومال من تدهور أوضاعها الاقتصادية وكذلك أوضاعها السياسية من صراعات وحروب بما ينعكس بالضرورة على سكانها من فقر حيث يوجد أكثر من 70% من 10.2 مليون شخص يصنفون بأنهم من ذوي الدخل المحدود، وحوالي 73% من الشعب الصومالي يعيشون على أقل من دولارين في اليوم، ونتيجة لتلك الظروف الاقتصادية المتدهورة والمجاعة والحرب التي تعيشها البلاد اضطر الأطفال الصوماليين إلى التخلي عن حلم التعليم مقابل البحث عن عمل.

وتعد البطالة في الصومال من أعلى المعدلات في العالم، حيث ما يقرب من 54 في المائة ممن تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عاطلون عن العمل، ونتيجة لذلك يتم إرسال العديد من الأطفال للعمل من قبل عائلاتهم الذين لا يستطيعون إعالة أنفسهم بعد المجاعة والجفاف والحرب التي دمرت مجتمعاتهم الريفية، نظرًا لأن الأطفال يتقاضون أجورًا أقل من أجور البالغين، فمن المرجح أن يجدوا عملًا لمساعدة أسرهم على قيد الحياة[21].

---

[19]- EJIL Talk, Somalia Ratifies Convention on the Rights of the Child, 2015, at: https://2u.pw/1TzX5

[20] - Idem.

[21]- U.S. DEPARTMENT OF LABOR, Child Labor and Forced Labor Reports, at: https://2u.pw/i1jAg

ونتيجة لتلك الظروف التي انعكست على أطفال الصومال نتيجة لتدمير الحروب والصراعات الداخلية العديد من المدارس فإن ربع الأطفال الصوماليين فقط يذهبون إلى المدرسة. من الناحية القانونية يُلزم الأطفال بالالتحاق بالمدرسة حتى سن 14 عامًا، ومع ذلك فإن السن القانوني للعمل هو 15 عامًا. هذه الفجوة بين إنهاء الدراسة وبدء العمل تخلق حالة حرجة للعديد من الأطفال الصوماليين وتعرضهم لخطر الاستغلال بمختلف أنواعه، وبناء على ذلك بلغ عدد الأطفال العاملين من سن 14 حتى 16 سنة حوالي 39.8% وبلغ عدد الأطفال الذي يلتحقون بالتعليم 48.9% أي حوالي 710860 طفلا مسجلا في المدارس من أصل 1.7 مليون، بسن المدارس الابتدائية[22].

ويتعرض الأطفال في جنوب ووسط الصومال للعديد من الهجمات من الجماعات المسلحة فهم يعيشون في خطر دائم، وقد تمزقت كل أحلامهم بالمستقبل جراء استمرار النزاع المسلح والانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان، ففي بلد غاب عنه عمل الحكومة المركزية ودورها طيلة 20 سنة، قُوِض حكم القانون واحترام حقوق الإنسان إلى حد كبير، وشهدت الصومال قدر كبير من تراجع حقوق الأطفال في الحياة، وحقهم في الغذاء والماء، وفي الرعاية الطبية الاساسية والتعليم .

ولا يزال الأطفال في الصومال يتحملون أكبر وطأة للصراع الدائر الذي أدى إلى نزوح 2.6 مليون شخص في جميع أنحاء الصومال وفصل العديد من الأطفال عن عائلاتهم وأصدقائهم. كلما طالت فترة انفصال الطفل عن اسرته، زادت صعوبة تحديد مكانهم وزاد تعرض الطفل لخطر العنف والاستغلال الاقتصادي والجنسي والاعتداء والاتجار المحتمل. وعلاوة على ذلك فإن الأطفال الذين يتعاملون مع الماشية معرضون للركل والسحق والسقوط والأمراض المعدية التي تنتقل من الحيوانات إلى الإنسان، كما يتعرض الأطفال الذين يعملون في الشوارع لمخاطر كثيرة بما في ذلك سوء الأحوال الجوية وحوادث المركبات والعناصر الإجرامية، ويُجبر الأطفال على كسر الصخور لاستخدامها في الحصى، والعمل في المحاجر وأداء أعمال البناء. كما وردت تقارير عن إجبار الأطفال على ممارسة الدعارة[23].

وفي عام 2017 وافقت الصومال على خطة التنمية الوطنية التي من شأنها أن تساعد في القضاء على عمالة الأطفال. ومع ذلك فإن الثغرات في تشريعاتهم وصعوبة إنفاذ القوانين في ظل حكومة غير مستقرة قد حالت دون معالجة هذه القوانين بشكل صحيح لأزمة عمالة الأطفال في الصومال[24].

---

[22]- Humanim, Realizing Children's Rights in Somalia, at: https://2u.pw/Wh4vU

[23]- 10 FACTS ABOUT CHILD LABOR IN SOMALIA, at: https://2u.pw/ZEIHR

[24]– موقع عربي 21، تقرير: أطفال الصومال في خطر جراء الحرب والمجاعة، مايو 2014، متاح علي: https://2u.pw/RkKU0

حيث تركز قوانين حماية الأطفال من الاستغلال بشكل كبير على التجنيد العسكري للأطفال وتتجاهل الجوانب الأخرى لعمل الأطفال. على الرغم من أنه يُسمح للأطفال دون سن 15 عامًا بأداء الأعمال الخفيفة فقط، إلا أن القوانين لا تحدد المهن أو الأنشطة الخطرة المحظورة على الأطفال، علاوة على ذلك فهي لا توضح مقدار الوقت الذي يمكن للشباب العمل فيه.

وبالرغم من تلك القوانين إلا انه لا يحظر بشكل واضح الاتجار بالأطفال من أجل العمل والاستغلال الجنسي أو يعاقب عليه القانون في الصومال، ولا يُحظر جنائياً استقدام الأطفال من أجل الدعارة أو المواد الإباحية، غالبًا ما يتم الاتجار بالأطفال وخاصة الفتيات الصغيرات اللائي من المرجح جدًا أن يتسربن من المدرسة في سن 14 عامًا. غالبًا ما يتم اختطاف الأطفال في مخيمات اللاجئين ونقلهم إلى كينيا أو المملكة العربية السعودية حيث يتم استخدامهم في العمل أو الاستغلال الجنسي أو التسول في الشوارع[25].

وغير كل تلك الأساليب التي يتعرضوا لها من قبل الحكومة الصومالية أو نتيجة لتدهور أوضاع معيشتهم فانهم لم يسلموا من مخاطر الجماعات المسلحة حيث يستهدف عدد كبير من الأطفال في الصومال فهم يجندون بصورة متزايدة ويستخدمون أيضا من قبل الجماعات المسلحة، ولا سيما حركة الشباب الاسلامية. ويتعرض هؤلاء لخطر القتل إذا ما رفضوا الانضمام، ويتعرضوا للعديد من انتهاكات حقوق الانسان سواء من تعذيب حيث يتعرضوا للجلد وبتر الأطراف والاعدام الغير قانوني[26].

ويواصل الجيش الوطني الصومالي استخدام الأطفال حتى سن الثامنة في النزاعات المسلحة. وتشير التقديرات إلى أن ما يقرب من 20% من جنودهم هم من الأطفال. بالإضافة إلى ذلك لا تزال حركة الشباب متمسكة بالسلطة في المناطق التي لا تملك فيها الحكومة سوى القليل من السيطرة العملية ولا سيما المناطق الريفية. هنا يمكنهم الاستمرار في تجنيد الأطفال بالقوة لقضيتهم.

وفي عام 2018 تم تجنيد 2300 طفل صومالي بعضهم لا يتجاوز الثامنة في القوات والجماعات المسلحة – وهو أعلى رقم في العالم. تعرض العديد من هؤلاء الأطفال للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. وتعرض مئات آخرون للتشويه والقتل.[27]

---

[25]– اليونيسف، **الجوع لازال يطارد أطفال الصومال**، ديسمبر 2015، متاح علي: https://2u.pw/TitLg

[26]– موقع ارقام، **هذه الدول لاتزال تعاني من عمالة الأطفال**، مارس 2018، متاح علي: https://2u.pw/RIFQH

[27]– موقع DW، **ظاهرة عمالة الأطفال في أفريقيا.. المنع وحده لا يكفي!**، متاح علي: **https://2u.pw/Xy7oz**

الخاتمة والتوصيات:

ويمكن استنتاج مما سبق أن آثار النمو وتخفيض أعداد الفقراء، وتوسيع نطاق التعليم، والحد من النمو السكاني على عمالة الأطفال هي آثار مسلم بها بوضوح. وهناك أدلة على أن الأطفال المنتظمين في الدراسة أقل احتمالا في أن يشتركوا في أشكال العمل الضارة، والتي تكون معظمها غير متسقة مع الانتظام العادي في الدراسة، وتشير الإحصاءات إلى أن نصف الأطفال في الصومال لم يذهبوا إلى المدارس أبدا، فيما تشكل نسبة الأطفال المحرومين من حق التعليم في إريتريا 63%، وبالتالي ارتفعت نسبة عمالة الأطفال بناء على ارتفاع نسبة عدم الالتحاق بالتعليم حيث بلغت نسبة الأطفال العاملين فى الصومال 49%.

وانه بالرغم حجم التشريعات التي تصدرها كلا من الدولتين "إريتريا والصومال" إلا انه يوجد تزايد في نسبة عمالة الأطفال وبالتالي يمكن النظر إلى تلك التشريعات على انها مجرد شكلا وليس له واقع من التطبيق مما يترتب عليه عدم وجود أي قيود على استخدام الأطفال في أعمال لا تتناسب مع أعمارهم مما يعرضهم للموت وللعديد من الانتهاكات الجسمانية والعقلية بشكل واضح وصريح.

عمالة الأطفال في كلا من إريتريا والصومال ترجع في المقام الأول إلي انتشار الفقر وتركيز اهتمام الحكومة على مناطق دون الأخرى مما يؤدي إلى عدم وجود توزان في معدلات الدخل لكل فرد وحرمانهم من تلقي تعليمهم في المراحل الأولية من عمرهم مما يدفع بهم إلى القيام بالعمل سواء من تلقاء أنفسهم أو من خلال اسرهم من أجل كسب العيش لتغطية بعض احتياجاتهم التي يستطيعون من خلالها العيش.

وبالرغم من تلك المساعدات التي تلقتها كلا من إريتريا والصومال للحد من عمالة الأطفال إلا انها مازلت تشهد ارتفاعا شديدا في عدد عمالة الأطفال وغيرها من الأساليب التي يتعرض لها الأطفال في كلا من الدولتين والتي تعد انتهاكا لحقوق الانسان وبناء عليه **توصي مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان بما يلي:**

1. العمل على مواجهة الفقر على اعتبار أنه الدافع الأكبر لعمالة الأطفال

يعد انتشار الفقر أحد الأسباب الرئيسية في عمالة الأطفال، ففي الأسر الفقيرة، قد يسهم الأطفال بنسبة كبيرة في دخل الأسرة، ما يعنى أن عمالة الأطفال قد تكون بالغة الأهمية للبقاء على قيد الحياة، نظرا لأن هذه الأسر تنفق معظم

دخلها على الغذاء، وفى هذا المجال قد تكون هناك أهمية خاصة لبرامج التي تحسن دخل الفقراء، وتعالج مظاهر عدم اكتمال أسواق رأس المال، وتوفر شبكات أمان.

2. تعليم الأطفال: لا يجب الاستهانة بما يمكن أن يحدثه قطاع التعليم

إن الإجراءات التي تستهدف زيادة الاشتراك في التعليم الابتدائي تشجع تنمية رأس المال البشري بما له من نتائج اقتصادية واجتماعية إيجابية، وهناك ثلاثة سبل متمثلة في جعل التعليم الأساسى إلزاميا وتسهيل العمل والدراسة معا وتخفيض التكاليف التي تتحملها الأسر مقابل انتظام الأطفال في الدراسة ويعتبر التعليم الإلزامى وسيلة دفاعية هامة ضد استعباد الأطفال وضد أكثر أشكال عمالة الأطفال، ويمثل تخفيض تكلفة التعليم خيارا أخر لأنه يعطي للأسر فرصة لتحويل الأطفال من العمالة إلى التعليم.

3. ضرورة تعديل وتحديث البيئة التشريعية والتنظيمية لعمل الأطفال

لدى كلا من إريتريا والصومال تشريعات ولوائح منظمة لعمالة الأطفال، ولكن كثيرا ما يكون تطبيقها محدودا وهناك إدراك متزايد بأن التشدد في التطبيق العام في ظروف كثير من الدول قد يلحق الضرر بمن يستهدف التطبيق حمايتهم عن طريق تخفيض دخول الأسر الفقيرة وإجبار الأطفال العاملين على الدخول في أشكال العمالة الشترة الأشد خطرا، وإذا كانت رواتب المفتشين منخفضة، فإن احتمال الرشوة وتطبيق التشريعات على اساس تقديري قد يصبحان خطرا حقيقا، لذلك لابد من اعتماد نهج حقوقي متكامل الابعاد للتعامل مع قضايا عمالة الأطفال من قبل الدول والمنظمات الدولية العاملة فى المجال.

4. قيام نوع من الشراكة بين دول العالم المتقدم والمنظمات الحقوقية الغير حكومية سواء الدولية أو غيرها من جهة والدول العربية من جهة اخري لتطبيق نوع من برامج التنمية الشاملة فى إطار النهج الحقوقي للقضاء على الفقر والحرمان الذي تعاني منه قطاعات كبيرة من الأطفال.
5. ادخال تعديلات على قوانين العمل لتقديم الحماية لكافة فئات الأطفال العاملين وتغطية الفئات التي اقصيت من الحماية، ومنع التجاوزات فيما يتعلق بالحد الادنى لسن العمل، وعلى هذا الاساس يمنع عمل الأطفال اقل من ١٢سنه في أعمال موسمية وتصبح غير مشروعة.